النهج الجديد المطلوب . ولم يكن الايحاء بوجود قرار كهذا سوى مناورة ، لأن تقديم المذكرة وما بدا من ورائه ، قصد منهما التعجيل في دفع الحوار الوطني الشامل الى نتيجة محددة ، أي بكلمات أخرى قصد منه الضغط على الرفض كي يحزم أمره ويقبل الالتقاء مع الطرف الآخر على برنامج مشترك . وهذه المناورة ، مقرونة بالتأثيرات الأخرى العديدة ، حققت غرضها . وفي نهاية المطاف أمكن أن تتشكل بقرار غير معلن أصدرته اللجنة التنفيذية ، لجنة للحوار الوطني ، ضمت الأمناء العامين للمنظمات الفدائية كافة ، كما ضمت ممثلا عن الجبهة الوطنية الفلسطينية في الأرض المحتلة وترأس ياسر عرفات عملها .

وقد أمكن للجنة ، التي اشتهرت باسم اللجنة السباعية ـ بعدد المنظمات الممثلة فيها ـ بعد سلسلة من الاجتماعات المضنية لم يجر الاعلان عنها هي الأخرى ، أن تتوصل الى صياغة البرنامج المشترك المنشود . وعلى ضوء ذلك وبعد توقيع اتفاق فصل القوات على الجبهة السورية كتتويج لحرب الاستنزاف ، دعى المجلس الوطني الى دورة جديدة كي يصادق عليه ، ويعطيه من وجهة نظر الشرعية الفلسطينية قيمة الوثيقة الوطنية .

البرنامج السياسي المرحلي أو برنامج النقاط العشر

وضعت اللجنة السباعية أول برنامج من نوعه في تاريخ العمل الفدائي ، وسمته « البرنامج السياسي المرحلي » مؤكدة بهذه التسمية السمة الأساسية للبرنامج ، وهي أنه برنامج للعمل السياسي وانه برنامج اشتمل على مطلب وطني مرحلي .

وانعقدت دورة المجلس الوطني الفلسطيني الثانية عشرة (القاهرة ، ١/٦/١٩٧٤) من أجل مناقشته والمصادقة عليه . وخلال ثمانية أيام ، شهد المجلس أهم المناقشات التي شهدتها دوراته السابقة كلها على الاطلاق : فمما لا شك فيه أن المناقشة التي شهدتها تلك الدورة ، في الاجتماعات العامة وفي اجتماعات اللجان ، قد اتسمت بقدر كبير من العمق وبمستوى عال من الاحساس بالمسؤولية لم يسبق له مثيل . وان هذه السمة تنطبق على المداخلات التي تقدم بها المساهمون في النقاش كافة . والمستوى الذي وصلت إليه مناقشات تلك الدورة ترك آثاره على مستويات النقاش في الدورات اللاحقة كلها ، مما يجعل الدورة الثانية عشرة بحق نقطة انعطاف ، ليس في مجمل مسيرة منظمة التحرير فقط ، بل في نوع الدور الذي غدت تلعبه دورات المجلس في اغناء الفكر والممارسة في هذه المسيرة .

ويصف تقرير اللجنة التنفيذية المقدم الى المجلس المرحلة التي تمر بها المنطقة بأنها « تشكل نقطة انعطاف تاريخي لصالح شعبنا العربي الفلسطيني ، وتشكل في الوقت نفسه مؤشراً واضحاً للمأزق الخطر الذي يعيشه عدونا »[١١] . وهو يحث قادة العمل الفلسطيني على أن يكونوا في « مستوى خطورتها من حيث علاقتها الدقيقة بمستقبل شعبنا العربي الفلسطيني وضرورة الأخذ بعين الاعتبار عدم اسقاط المكتسبات التي توصلت اليها ثورتنا نتيجة التضحيات التي قدمها شعبنا عبر مراحل نضاله الطويل » . أما عن هذه المكتسبات فان التقرير يرى أنها تشمل « جانباً هاماً حققه نضالنا وعززته حرب رمضان أيضا ، وهو اتساع دائرة الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعي وحيد لشعبنا العربي الفلسطيني فلسطينياً وعربياً ودولياً » . وهو بهذا يشير الى قرار القمة العربية السادسة (الجزائر ، تشرين